



إغلاق العلماني يدل على استمرار الانتهاكات المنهجية للحريات الدينية في البحرين

في أحدث ضربة للحريات الدينية في البحرين، حكمت المحكمة اليوم بإغلاق المجلس العلماني وتصفية جميع أمواله بعد دعوى قدمت من وزير العدل في سبتمبر 2013 حيث اتهم المجلس في الدعوى بمشاركته في السياسة وعملها الغير قانوني. ويخدم المجلس العلماني الغير سياسي وكبار رجال دينه، الذين تعهدوا بتجاهل ما أسموه "الحكم الظالم"، كمرشد لأصول العقيدة والممارسات الدينية لحوالي ثلثي المواطنين البحرينيين الذين هم من الشيعة.

كما أشار التقرير الأحدث لوزارة الخارجية الأميركية عن دولة البحرين ، أن هذا القرار ليس انتهاكاً معزولاً للحريات الدينية، فهدم دور العبادة الشيعية، ومداهمة منازل القيادات الدينية في وقت متأخر من الليل كمنزل الزعيم الديني الشيخ عيسى قاسم، والتمييز في مجال التوظيف على أسس دينية ماهي إلا نكتيكات تستخدم من قبل حكومة البحرين لمنع غالبية سكانها من الشيعة من كسب أية نفوذ. ويأتي إغلاق المجلس في أعقاب الزيارة الأخيرة لوفد من لجنة الحريات الدينية الدولية الأمريكية (USCIRF) لتقييم تقدم حكومة البحرين في حماية الحريات الدينية خلال ما يقارب الثلاث سنوات منذ احتجاجات عام 2011.

ترتبط هذه الانتهاكات للحريات الدينية ارتباطاً وثيقاً مع القمع المنهجي لحقوق الإنسان الأساسية التي تحدث على أرض الواقع، وتمثل دليلاً واضحاً على المشاكل الاجتماعية العميقة التي تعاني منها البحرين. وتستمر الحكومة في مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان، وسجن الإصلاحيين المؤيدين للديمقراطية، واستهداف كل من يجرؤ على التعبير عن رأي مخالف للوضع الراهن. فليس من قبيل المصادفة أن المادة 18 من إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشمل حرية الفكر والوجدان والدين، حيث يرتبط الثلاثة ارتباطاً وثيقاً. يجب أن تكون استمرار هذه الانتهاكات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية مقلقه للغاية لصانعي القرار السياسي في واشنطن وجميع أنحاء العالم.

في وقت سابق من هذا الاسبوع، صرح مدير السياسات في لجنة الحريات الدينية الدولية الأمريكية، نوكس تايمس، أن الحريات الدينية لا توجد من فراغ ولكن بالتنسيق المباشر مع المصالح السياسية الخارجية للولايات المتحدة، مشيراً إلى وجود ارتباط مباشر بين انتهاكات الحكومة للحريات الدينية وعدم الاستقرار الوطني. وبينما تتدارس الولايات المتحدة توسيع وجودها العسكري في البحرين، يجب على صانعي السياسات الاستفادة من كل الخيارات المتاحة لضمان أن انتهاكات الحريات الدينية وحقوق الإنسان الأساسية الأخرى لا تزيد من زعزعة الاستقرار في البلد المضطرب بشكل متزايد.